الجُهُودُ الدَّلاليَّةِ عِنْدَ العُلَمَاءِ العَرَبِ القُدَمَاءْ

Semantic Efforts of Old Arab Scientists

م.د. إدريس بن خويا

فاطِمَة بَرمَاتيْ

الجامعة الإفريقية

قسم اللغة والأدب العربي

أدرار / الجزائر

Lecturer Dr. Adrees bin Khuya

Fatima Bermati

African University of Aden

Language & Arabic Arat department

ALGIRYA - ADRAR

من البحوث المشاركة في

مؤتمر العميد العلمي العالمي الاول

المنعقد تحت شعار

نلتقي في رحاب العميد لنرتقي

للمدة من ٢٥-٢٦ تشرين الاول ٢٠١٣م

برعاية العتبة العباسية المقدسة

A research paper taken from

Al-Ameed Journal First Global Academic Conference under

the Auspices of General Directorate

of Holy Al-Abbas Shrine

held as of 25 to 26 -10- 2013

Under the slogan

Under the Shade of Al-Ameed

We Do Meet to Augment

ملخص البحث

ترجع أهمية البحث الدلالي عند العرب منذ نزول القرآن الكريم على خير البشرية ﷺ فبدأ الاهتمام به والوقوف على معانيه من السبل الأولى في فهمه والبحث في دلالته، والدّرس الدلالي عند العرب قديم بقدم الأمة البشرية، بل تُعد جذوره ضاربة في أعماق التراث العربي، الذي تبيَّن من خلال وقوفنا عند بعض العلماء لتبيان ذلك الدرس من خلال مؤلفاتهم أمثال ابن فارس، وابن جني، والجرجاني. ودون نسيان وجوده عند بعض العلماء الذين لم يتسع المقام لذكرهم أمثال: ابن سينا، والغزالي، وفخر الدين الرازي.

زيادة على بعض البحوث الدلالية مثل: الترادف، والاشتقاق، والمشترك اللفظي، والتضاد، والحقيقة والمجاز. وتلك الأعمال التي قام بها بعض اللغويين في الصناعة المعجمية أمثال الثعالبي، وابن سيده. مع الإشارة إلى توظيف جوانب هذا الدّرس عند علماء الأصول في أبحاثهم لغرض تطبيقه في الكتاب والسُّنة لاستنباط الأحكام الفقهية من تلك النصوص.

Abstract

The importance of semantics emerges into horizon as the Glorious Quran is revealed to the Prophet Mohammed (Peace be upon him and his progeny). It is to decipher the meaning of such a sacred book and delve into the details of its utterances.

In this regard, Ibin Mandhur (711Higra) manifests the allusion of such a concept. That is why the present paper reviews and analyses the meant viewpoints.

بدأت العناية بالبحث الدلالي عند العرب منذ نزول القرآن الكريم على خير البشرية محمد ﷺ فكان الوقوف على معانيه من السبل الأولى في فهمه والبحث في دلالة ألفاظه.

وقبل الحديث عن مكامن هذا الدرس عند العرب أوّد أن أقِف عند ماهية مصطلح الدلالة في المدونات العربية الكبرى، فنجد أن ابن منظور (ت٧١١هـ) يبيّن ما يقصد به المصطلح من هدي وإرشاد، حيث يقول: «و دَلَّ فلان إِذا هَدى، و دَلَّ إِذا افتخر، دَلَّ يَدِلُّ إِذا هَدَى و دَلَّ يَدِلُّ إِذا مَنَّ بعطائه، والدَّلُّ قريب المعنى من الهَدْي، وهما من السكينة والوقار في الهيئة والمَنْظر والشمائل وغير ذلك، وقد دَلَّه على الطريق يَدُلُّه دَلالة ودِلالة ودُلولة، والفتح أَعلى»[١].

ويشير الفيروز أبادي (ت ٨١٧ هـ) إلى ما نصّ عليه ابن منظور من أن الأصل اللغوي للفظ دلّ يقصد به الهدي والإرشاد حيث يقول: «والدَّلالة ما تدل به على حميمك ودلَّه عليه دلالة ودلولة فاندل، سدده إليه، قد دلّت تدل والدّال كالهدي».[٢] ومن المجاز: «الدَّال على الخير كفاعله، ودَلَّهُ على الصراط المستقيم وتناصرت أدِلة العقل وأدِلة السمع، واستدَّل به عليه، وأقبلوا هدي الله دليلاه»[٣].

ولعل أقرب تعريف اصطلاحي للدلالة في تراثنا العربي عند الراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ) إذ يشير إلى العلم الذي يهدف إلى دراسة المعنى الذي يتحقق من الرموز الصوتية واللفظية والكتابية وغيرها، حيث يقول: «الدلالة: ما يتوصل به إلى معرفة الشيء كدلالة الألفاظ على المعنى ودلالة الإشارات والرموز والكتابة والعقود في الحساب، وسواء كان ذلك بقصد ممن يجعله دلالة، أولم يكن بقصد كمن يرى حركة

إنسان فيعلم أنه حي»[٤]، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلاَّ دَآبَّةُ الأَرْضِ﴾[٥]. وما ورد على لسان الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) من أنها: «هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدّال والثاني هو المدلول».[٦] ومن ثمّ فإن هذه المعاجم تجمع بأن الدّال والدّليل هو المرشد والهادي مع حُسْنِ سَمْتِهِ وهَدْيِهِ، وهيئتِهِ. ودلَّه إذا أرشده وهداه، واللفظ يرشد إلى المعنى ويهدي إليه، ويستدل به عليه في تودد ورفق[٧]، فالدّال إذن اللفظ الحسن السَّمْت والهدي الذي يرشد إلى المعنى ويهدي إليه في تودد ورفق.

ولقد تطرق العلماء اللغويون من العرب إلى جوانب عديدة من الدّرس الدّلالي؛ فلقد أفاد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) الدّارسين العرب في مباحث معجمه العين؛ حيث بحث في تراكيب الكلمة من مواردها الأصلية وتتبعها في الجذر البينوي الحرفي، ومن ثم تقسيمه على ما يحتمله من ألفاظ مستعملة وأخرى مهملة عند التقليبات داخل الكلمة الواحدة، «لإيجاد القدر الجامع بين المستعمل منها في الدلالة والمهمل دون استعمال. فمهمته في هذا المعجم كانت لغوية إحصائية ولكنها على كل حال تشير إلى دلالة الألفاظ كما يفهمها المعاصرون».[٨]

لقد أفاد من ذلك كثيراً سيبويه (ت١٨٠هـ) حين حديثه عن قضية اللفظ في كتابه الكتاب، فنجده يعقد باباً ويسميه بباب اللفظ والمعنى حيث يقول: «هذا باب اللفظ للمعاني»[٩]؛ لأن اللفظ قد يكون واحداً وتتعدد معانيه، ومن كلام العرب «اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين»[١٠].

فلقد حاول سيبويه من خلال ذلك «ربط اللفظ بالمعنى أو الشكل بالمضمون وَفْقَ أحكام لغوية يقتضيها الدّرس النحوي، وهي ذات أهمية بالغة لارتباطها

بالقوالب التحديدية كالفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها من الدلائل الوظيفية النحوية»[11].

وهذا هو أبو عثمان الجاحظ (ت٢٥٥هـ) قد عقد في كتابه البيان والتبيين باباً تحدث فيه عن الدلالة بمعناها العام أسماه باب البيان، وذكر فيه قيمتها وأثرها، وأشار إلى الوسائل التي يُعبر بها عن المعنى، ويُستدلُ بها عليه.

وعرّف البيان بقوله: «البيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله كائناً ما كان ذلك البيان ومن أي جنس كان الدليل، لأن مدار الأمر والغاية التي إليها يجرى القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع»[12]، والبيان عنده يشمل المعاني التي تؤدى من اللفظ وغير اللفظ حيث يقول: «وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد أولها اللفظ، ثم الإشارة ثم العقد ثم الخط ثم الحال التي تسمى نصبة تقوم مقام تلك الأصناف»[13].

ويشير الجاحظ هنا إلى العناصر التي تشارك في الاتصال من خارج اللغة مثل: «الحركات البدنية، والإشارات، والعقد الذي يعني الأرقام الحسابية التي ترمز لمعانٍ في النفس، وكذلك الأحرف الكتابية التي يشار بها إلى معنى، والعالم الخارجي أو المحيط الذي يعانيه المتكلم والمستمع ويساهم في الدلالة»[14].

وهذه العناصر تتمثل في: «اللفظ أو النطق، والإشارة والإيماء باليد وبالرأس وبالحاجب وبالسيف ونحو ذلك، والعقد المتمثل في الربط بين بداية الشهور ونهايتها، والخط أو الكتابة والتي أساسها تسجيل الفكرة عن طريق رسم الحروف والكلمات والهيئة التي يكون عليها الشيء؛ فالحالة التي عليها الأرض والسماوات تشير إلى

عظمة الخالق عزّ وجلّ وقدرته وربوبيته»[١٦]. وقد طال الجدال في أمر الدلالة إهي توقيف أم اصطلاح؟ فقد ناقش ابن جني (ت٣٩٢هـ) في (باب القول على اللغة ألهام أم اصطلاح)؟ حيث يقول: «هذا موضع محوّج إلى أفضل تأمل، غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هي تواضع واصطلاح لا وحي وتوقيف»[١٧]. وقد استدل في تفسيره بهذا الوضع اللغوي بالآية الكريمة: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ الأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾[١٨]؛ «بأن الله سبحانه أقدر آدم على أن واضع عليها»[١٩]، ومن ثم فإن قضية أصل اللغة من تأويل ابن جني «قضية اصطلاحية قائمة في آفاق الباحثين في اللغة والفكر والاجتماع»[٢٠].

وتعرض ابن جني إلى الصلة القائمة بين الألفاظ ومعانيها، والعلاقة الموجودة بينهما، وذلك ما نجده في أربعة أبواب منها:

١. باب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني.[٢١] حين ربط بين كلمتي(المِسْك) و (الصُّوار)، فيقول: «إن كلا منهما يجذب حاسة من يشمه، أي أن المسك في رأيه سمي كذلك لأنه يمسك حاسة الشم ويجتذبها، ويتخذ ابن جني دليلاً على قوله من كلمة المسك بالفتح ومعناها الجلد؛أن الجلد يمسك ما تحته من جسم»[٢٢].

٢. أما الباب الثاني فهو ما سمّاه (بالاستقاق الأكبر) الذي فسَّره بأن الكلمة مهما خضعت للتقليبات فهي تشتمل على معنى عام مشترك، ويضرب مثلاً بمادة (ق و س). «والقسوة هي شدة القلب واجتماعه، ومنها الوَقْس لابتداء الجرب»[٢٣]. ويتبين من خلال ذلك أن ابن جني لم يدع إلى إطراد العلاقة بين الألفاظ ومعانيها ولا إلى شمولها للأصول كافة أيضاً بدليل قوله: «واعلم أنَّا لا ندَّعي أن هذا مستمر في جميع اللغة »[٢٤].

٣. وفي باب (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني) يذهب إلى أن مجرد الاشتراك في الحروف الثلاثة الأولى أدى إلى الاشتراك في الدلالة، كما في كلمتي (دَمِثَ) و (دَمْثَرَ)؛ فالأولى من دَمِثَ المكان كفرح. والثانية معناها السهل من الأرض[٢٥].

٤. وسُمِّي الباب الرابع بـ (إمساس الألفاظ أشباه المعاني)؛ أي وضع الألفاظ على صورة مناسبة لمعانيها، «فهو يشير بذلك إلى تقارب المعاني نتيجة تقارب جرس الأصوات»[٢٦].

ويفترض هنا أن صيغة (الفعلان) تفيد الاضطراب كالغليان والفوران، وأن صيغة (الفعللة) تفيد التكرير مثل: (صرصر الجندب) أي كرَّر في تصويته، وأن صيغة (الفعلَى) تفيد السرعة مثل الجمزى[٢٧].

ويبحث ابن جني أيضاً في هذا الباب في التناسب الحاصل بين أصوات الحروف وبين الأفعال المتحدث بها عنه فيقول: «ومن ذلك قولهم: النضحُ للماء ونحوه، والنضخ أقوى من النضح، قال الله تعالى: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾[٢٨]، فجعلوا الحاء (لِرقتِها) للماء الضعيف، والخاء (لِغلظها) لما هو أقوى منه»[٢٩].

وازداد تنوع اهتمامات العرب بعد ذلك فغطت جوانب كثيرة من الدراسة الدلالية منها محاولة ابن فارس (ت٣٩٥هـ) في معجمه مقاييس اللغة، فهو صاحب نظرية في دلالة الألفاظ، فكتابه يعنى بالكشف عن الصلات القائمة بين الألفاظ والمعاني في أكثر من وجه؛ وذلك حين ربط المعاني الجزئية للمادة بمعنى عام يجمعها؛ بحيث يُعد مثل رائع للمعجمات التي تعنى بمعاني الألفاظ، ومحاولة الربط بينها، وإعادتها إلى أصولها التي تفرعت عنها، وقد وُفِّقَ في ذلك إلى حد بعيد[٣٠].

وكتابه الصاحبي في فقه اللغة ينطلق فيه لتحديد الدلالة، فيشير إلى مرجعها، ويحدده في ثلاثة محاور أساسية تدور كلها في فلك الدلالة. وهي: المعنى، والتفسير، والتأويل. وهي إن اختلفت فإن المقاصد منها متقاربة[٣١]. ومن دلالة المعنى في الكلام مثلاً يقول: «زعم قوم أن الكلام ما سمع وفهم، وذلك قولنا (قام زيد) و (ذهب عمرو)، وقال قوم: الكلام حروف مؤلفة دالة على معنى والقولان عندنا متقاربان، لأن المسموع المفهوم لا يكاد يكون إلاّ بحروف مؤلفة تدل على معنى»[٣٢]. من خلال هذا التحديد، نرى أن ابن فارس يعد الكلام في المستوى الأول عملية تآلف حروف وأصوات، تؤدي إلى مستوى ثانٍ هو مستوى المعنى، وكل ذلك ضمن عملية تواصل يكون الفهم والإفهام غايتها الرئيسة، لذلك نجده يخصص دراسة دلالة معاني الكلام بباب خاص سمّاه: باب معاني الكلام معتبراً أن هذه المعاني هي عند أهل العلم عشرة: خبر واستخبار، وأمر ونهي، ودعاء وطلب وعرض وتحضيض وتمنٍ وتعجب[٣٣].

وإذا جئنا إلى عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) وجدناه مؤسساً عملياً للموضوع، فهو عندما يتكلم عن الدلالة من خلال نظرية النظم مبرزاً أهمية السياق في توضيح المعنى «فإنما يتكلم عن الصيغة الفنية التي خلص إليها في شأن الدلالة»[٣٤]، حيث يقول: «وجَبَ أن يُعْلَمَ أنَّ مدلول اللفظ ليس هو وجود المعنى أو عدمَه، ولكن الحكمُ بوجود المعنى أو عَدمِه، وأن ذلك أي الحكم بوجود المعنى أو عدمه حقيقة الخبر. إلاّ أنّه إذا كان بوجود المعنى من الشيء أوفيه يسمى إثباتاً. وإذا كان بِعَدَم المعنى وانتفائه عن الشيء يسمى نفياً»[٣٥].

ويتضح كذلك أن مفهوم الجرجاني للفظ والمعنى على مستوى اللغة يتحدد بكون أن العلاقة بين اللفظ والمعنى – أي بين الدال والمدلول – «هي علاقة اعتباطية

بانصراف المدلول إلى التصور الذهني أو إلى المرجع، بحيث إن نظم الكلمة الصوتي اعتباطي لا يقوم على مناسبة طبيعية»[٣٦]، وذلك في قوله: «إن نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحرَّاه، فلو أن واضع اللغة كان قد قال (ربض) (مكان) (ضَرَبَ) لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فسادٍ»[٣٧]؛ فهو بذلك يبين العلاقة الذهنية والنفسية في حركية الدلالة اللغوية، وإقامة الروابط بين الألفاظ أصواتاً وكتابة وانطباعاتها التصورية ووقائعها المادية أو منعكساتها المجردة، هذه القضية التي شغلت المحدثين في الدّرس اللغوي الحديث، وظنّ اللّغوي السويسري دي سوسير أنّه أوّل من نادى بها[٣٨].

ويقول في موضع آخر: «إنَّ الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس، وأنَّهَا لو خَلَتْ من معانيها حتى تتجرد أصواتاً وأصداءَ حروفٍ لما وقَع في ضميرٍ، ولا هَجَس في خاطرٍ أن يجبَ فيهَا ترتيبٌ ونظمٌ»[٣٩]. ولقد وقف الجرجاني من مسألة اللفظ والمعنى موقفاً متريثاً ظاهره إيثار المعنى على اللفظ، وذلك أن الدلالة على المعنى عنده هي على ضربين اثنين: دلالة مباشرة وهي أن تصل من الكلام إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده أي من ظاهر اللفظ وبدون واسطة؛ وهو ما سمّاه بالمعنى. ودلالة غير مباشرة وهي أن لا تصل من الكلام إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وهو أن تعقِلَ من اللفظ معنىً، ثم يُفْضِي بك ذلك المعنى إلى معنىً آخر ويتمثل ذلك في الكناية والاستعارة والتمثيل؛ وهو ما سمّاه بمعنى المعنى[٤٠].

وتأثر في تقسيمه ذاك بمقولة الوضع عند الأصوليين، وفرّق بموجب هذا الاعتبار بين (المعنى) و (معنى المعنى)؛ وهذا موضوع مهم جداً أثاره الغربيون في العصر الحديث وألفُوا فيه كتابهم The Meaning of Meaning معنى المعنى[٤١].

ويخصص ضياء الدين بن الأثير (ت٦٣٧هـ) من كتابه (المثل السائر) جزءاً للدلالة خاصاً بالدلالة اللفظية تناول فيه أهمية اللفظ وأثره في حصول الدلالة، فيشير إلى مثل ما أشار إليه الجرجاني إلى دلالة الألفاظ باعتبار أن معانيها مسبوكة والذي يبين فيه موقع اللفظ من النظم وإلى أهمية النظم في تقويم الأدلة فيقول: «بل أريد أن تكون الألفاظ مسبوكة سبكاً غريباً، يظن السامع أنها غير ما في أيدي الناس وهي مما في أيدي الناس»(٤٢)؛ ويقصد بالسبك الغريب هنا السبك الواضح الدلالة الذي يتضمن الإيجاز دون الإطناب. وهو بدوره لا يهمل المعاني حينما يؤكد على الألفاظ؛ بل يريد دلالتها واضحة متكاملة فيقول: «ومع هذا فلا تظن أيها الناظر في كاتبي أني أردت بهذا القول إهمال جانب المعاني بحيث يؤتى باللفظ الموصوف بصفات الحسن والملاحة، ولا تكون تحته من المعنى ما يماثله و يساويه فإنه إذا كان كذلك كان كصورة حسنة بديعة في حسنها إلا أن صاحبها بليد أبله (أحمق)، والمراد أن تكون هذه الألفاظ المشار إليها جسماً لمعنى شريف»(٤٣).

ويشير ابن الأثير مرة أخرى إلى المعنى الدلالي بمنظور يقابل المنظور السابق فيقول عند حديثه عن الإيجاز: «والنظر فيه هو إلى المعاني لا إلى الألفاظ، ولست أعني بذلك أن تهمل الألفاظ بحيث تعرى عن أوصافها الحسنة، بل أعني أن مدار النظر في هذا النوع، إنما يختص بالمعاني فربَّ لفظ قليل يدل على معنى كثير وربَّ لفظ كثير يدل على معنى قليل»(٤٤).

وفي جميع هذه البحوث الطائلة نجده «يبحث تفصيلات واسعة المداليل، ولكنه لا ينسى نظريته في دلالة الألفاظ أو المعنى الدلالي عند التراكيب»(٤٥)، فيقول: «واعلم أن تفاوت التفاضل يقع في تركيب الألفاظ أكثر مما يقع في مفرداتها لأن التركيب أعسر وأشق، ألا ترى ألفاظ القرآن الكريم من حيث انفرادها قد استعملها

العرب ومن بعدهم ومع ذلك فإنه يفوق جميع كلامهم، ويعلو عليه، وليس ذلك إلاّ لفضيلة التركيب»(٤٦).

ويشير حازم القرطاجني (ت٦٨٤هـ) إلى الحقائق الدلالية السابقة لعصره، وعنده أنها من المسلمات حتى أنه ليقارن بين دلالة المعاني والألفاظ، ويعبّر عنها بصورة ذهنية، وهو إنما يحقق في ذلك من أجل أن يتفرغ لإتمام اللفظ بالمعنى وإتمام المعنى باللفظ ٤٧، فيقول في ذلك: «إن المعاني هي الصور الحاصلة في الأذهان عن الأشياء الموجودة في الأعيان، فكل شيء له وجود خارج الذهن وأنه إذا أدرك حصلت له صورة في الذهن تطابق لما أدرك منه، فإذا عبّر عن تلك الصورة الذهنية الحاصلة عن الإدراك، أقام اللفظ المعبّر به هيئة تلك الصورة في أفهام السامعين وأذهانهم»(٤٨).

ولقد تطرق جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) إلى غالبية الآراء التي ترددت عند علماء الإسلام حول أصل اللغة، وذلك حين عرضه في مسألة دلالة الألفاظ على معانيها، وهي عنده أربعة أقسام(٤٩):

١. تدل الألفاظ على المعاني بذواتها، وهو مذهب عبّاد بن سليمان الصيمري، فقد نقل عنه أهل أصول الفقه، إلى أنه ذهب إلى أن يكون بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع. وحجته في ذلك أنه: لولا الدلالة الذاتية لكان وضع لفظ من الألفاظ بإزاء معنى من المعاني، ترجيحاً بلا مرجّح، ولو لم يكن بين اللفظ ومعناه مناسبة طبيعية لما كان اختصاص ذلك المعنى بذلك اللفظ أولى من غيره.

٢. أو تدل على المعاني بوضع الله عزّ وجلّ إيّاها، وهو مذهب أبي الحسن الأشعري (ت٣٢٤هـ) و ابن فورك الأصبهاني (ت٤٠٦هـ).

٣. أو تدل على المعاني بوضع الناس، وهو رأي أبي هاشم عبد السلام بن محمد الجبائي المعتزلي (ت٣٢١هـ).

٤. أو يكون البعض بوضع الله تعالى، والباقي بوضع الناس، فأما أن يكون الابتداء من الله تعالى والتتمة من الناس، وهو مذهب الأستاذ أبي إسحاق الإسفرائيني (ت٤١٨هـ)، وإمّا أن يكون الابتداء من الناس والتتمة من الله تعالى، وهو مذهب قوم –لم يُسَمِّهم–.

وفي كلام السيوطي ما يشير إلى أن جميع الآراء جديرة بالبحث والمناقشة ما عدا رأي عبّاد الذي لحقه الفساد. وهو ما رآه أحد الباحثين «أن ما ذهب إليه أبو إسحاق من أمر ابتداء اللغة من الله جرياً على مذهب التوقيف، والتتمة من الناس وجهاً حسناً مقبولاً نظراً إلى كون نوع من الألفاظ يحمل دلالات خاصّة تدلّ على حالة معينة كالقهقهة والنحنحة وغيرها، وكلّها عوامل نفسية مردّها العلاقة التلازميّة للإنسان مع أبناء جنسه؛ وذلك لأن النظام الصوتي بعيد كل البعد من أن يكون ثابتاً طوال تطوّر لغة من اللغات»[٥٠].

وكان لابدّ من أن نشير إلى جوانب هذا الدّرس عند بعض اللغويين الذين كانوا سبّاقين إلى تصنيف المفردات التي تتقارب دلالتها أو تدور في معاني متقاربة بحسن المعاني أو الموضوعات، مثل الكتب اللغوية التي تتناول الألفاظ التي تتعلق بالشاء، والخيل، والنخل، والحيوان والنبات والشجر...[٥١].

وقد تطور عن هذه الكتب الاتجاه المعجمي الذي ورث مرحلة الرسائل الدلالية ذات الموضوعات المفردة؛ وذلك بضم مجموعات من الرسائل مع الإبقاء على التصنيف الدلالي، ونتيجة ذلك ولّدت المعاجم التي عُرفت بمعاجم المعاني أو الموضوعات أو ما يسمى بالحقول الدلالية في الدّرس اللغوي الحديث كالغريب

المصنَّف لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت٢٢٤هـ)، وفقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي (ت٤٢٩هـ)، ونظام الغريب في اللغة للربيعي (ت٤٨٠هـ)، والمخصص لابن سيده (ت٤٨٥هـ)، وكفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ في اللغة العربية لابن الأجدابي (ت٦٠٠هـ)[٥٢].

و انتشر الدّرس الدلالي في أوساط الدارسين والفقهاء وعلماء الأصول، إضافة إلى المهتمين بعلمي المنطق والفلسفة، وكانت لعلماء (أصول الفقه)[٥٣] بحوث تتعلق بالدلالة لاتصالها بكثير من المسائل الفقهية التي لا يمكن للدّارس الاستغناء عنها؛ «على الرغم من أن مهمة الأصولي تنحصر في الرجوع إلى مصادر التشريع الأصلية وتعرف الطريقة التي يتوصل بها المجتهد إلى استنباط الأحكام الشرعية»[٥٤]، وهذا فضلاً عمّا ورد في مقدماتهم بخاصة وما كتبوه بشكل عام.

ومن خلال أبحاثهم كذلك، فإننا نجدهم قد خدموا اللغة العربية لإثبات القوانين الشرعية مراعين بذلك ما توصل إليه علماء اللغة من قيمة الدرس الدلالي وأهميته في حياة الفرد والمجتمع، واستطاعوا أن يُسخِّرُوا كل ما وصل إليه علم الدلالة لتبيان وجهة نظر الشرع وخدمة الدين والشريعة. وإذا كان اللغويون يهدفون لصون اللغة من اللحن والعُجمة فإن الأصوليين كان هدفهم الأسمى يتمثل في تطبيق أغراض الشريعة وحاجات المجتمع ومراعاة أمر الدين والدنيا عند استخراج الأحكام وتطبيقها[٥٥].

وكانت أبحاث الإمام الشافعي(ت٢٠٤هـ) في (الرسالة) في علم الأصول شاهداً على أهمية الدّرس الدّلالي واهتمامهم به للوصول إلى أصولهم في إصدار أحكامهم الشرعية، فهي «قد تكون الأصل لِمَا لحق بعد ذلك من بحوث في علم الأصول، وأن ما أضيف من زيادات على تلك البحوث إنما كانت تخريجاً عليها

وتفريعات لها، كما كانت أيضاً أول بحوث تكتب في علم الدلالة عند الأصوليين على أساس من منطق اللغة نفسها»(٥٦). فلقد تطرق الشافعي إلى التمييز بين العديد من المصطلحات الدلالية الأصولية كتمييزه بين المطلق والمقيد، والمجمل والمبين، والعام والخاص من الألفاظ، والعام الذي أريد به الخاص، وطرق تخصيص الدلالة وتعميمها باعتبار القرائن اللفظية والعقلية حيث يقول في ذلك: «ورسول الله عربي اللسان والدار، فقد يقول القول عاماً يريد به العام، وعاماً يريد به الخاص»(٥٧). وتشعبت بعد ذلك البحوث الأصولية إلى اتجاهين اثنين أو إلى مدرستين أساسيتين هما(٥٨):

١. – اتجاه علماء الكلام أو ما يعرف بمدرسة المتكلمين أو الشافعية نسبة للإمام الشافعي؛ وينحصر عملهم في تقرير الأصول دون الالتفات إلى موافقة الفروع لها أو مخالفتها إيّاها، فكان اتجاههم اتجاهاً عقلياً صرفاً لا يقر إلاّ بما أقرَّه العقل وما ثبت بالحجة من القواعد. ومن ألَّفوا ضمن هذا المنهج أبو الحسين البصري المعتزلي (ت٤٦٣هـ) في كتابه المعتمد، وأبو المعالي عبد الله الجويني النيسابوري الشافعي المعروف بإمام الحرمين(ت٤٨٧هـ) في كتابه البرهان، والإمام أبو حامد الغزالي الشافعي(ت٥٠٥هـ) في كتابه المستصفى.

٢. اتجاه الأحناف وهو ما يعرف بالفقهاء؛ وينحصر عملهم في تضييق الفروع المذهبية على القواعد، ولذلك نجد أصولهم مليئة بالفروع، فهي في حقيقة أمرها أصول للقواعد دوِّنت باعتبارها مناط استنباط أئمتهم. وممن ألَّفوا في هذا الاتجاه نجد: أبا بكر الرازي المعروف بالجصّاص(ت٣٧٠هـ) في كتابه الأصول، وأبا زيد القاضي الدبوسي (ت٤٣٠هـ) في كتابه تقويم الأدلة، وشمس الأئمة محمد بن أحمد السرخسي (ت٤٨٣هـ) في كتابه الأصول.

وتتابع العلماء في التأليف على هذين الاتجاهين حتى القرن السابع الهجري، فبدأت تظهر في الأفق طريقة ثالثة تجمع بين المدرستين السابقتين؛ بحيث تذكر القواعد الأصولية وتقيم الأدلة عليها، ثم تقارن بين ما قاله المتكلمون وما قاله الحنفية والترجيح بينهما، وذِكر بعض الشروح الفقهية المخرجة على القاعدة. وممن ألفوا ضمن هذا الاتجاه نجد: مظفر الدين بن أحمد الساعاتي (ت٦٩٤هـ) في كتابه (بديع النظام الجامع بين أصول البزدوي والإحكام)، وتاج الدين بن علي السبكي (ت٧٧١هـ) في كتابه (جمع الجوامع)، وأحمد بن عبد الواحد (ت٨٦١هـ) في كتابه (التحرير) الذي قام بشرحه تلميذه محمد بن أمير الحاج الحلبي(ت٨٧٩هـ) في كتابه المسمى بـ (التقرير والتحبير)[٥٩].

كان الغرض من دراسة تلك المباحث هو استنباط الأحكام من النصوص التي ضمت قضايا وقواعد ما يسميه الأصوليون بالقواعد اللغوية أو طرق استنباط الأحكام من الأدلة؛ «لأن من جوانب تلك القواعد اللغوية هو كيفية دلالة اللفظ على المعنى المستعمل فيه، وطرق فهم المعنى من ذلك اللفظ وهو ما يطلق عليه بـ دلالات الألفاظ»[٦٠].

وممن اعتنى بالتصنيف في علم الأصول وربط بينه وبين علم الدلالة على نهج ما فعله الإمام الغزالي «محب الله بن عبد الشكور (ت١١١٩هـ) في كتابه شرح مسلم الثبوت في أصول الفقه، والإمام محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) في كتابه إرشاد الفحول»[٦١].

ومن بين الاختلافات السّائدة عند المدرستين السابقتين -المتكلمين والحنفية- والتي توضِّح صور الاختلاف في طرق الاستنباط أو القواعد اللغوية؛ وهي القواعد التي تعين في استنباط الأحكام من الأدلّة نجد:

١. تقسيمهم للفظ من حيث وضوح الدلالة على المعنى المراد؛ حيث قسّمه المتكلمون على قسمين اثنين وهما النص والظاهر، وأما الحنفية فقد قسّموه إلى نص وظاهر ومفسر ومحكم(٦٢).

٢. تقسيمهم للفظ بحسب خفائه وإبهامه في الدلالة على المعنى؛ فهو عند المتكلمين ينقسم إلى مجمل ومتشابه، وأما عند الحنفية فهو ينقسم إلى خفي ومشكل ومجمل ومتشابه(٦٣).

ومن بين الاختلافات الكبرى التي حدثت بين المدرستين اختلافهما في تقسيم الدلالات وأنواعها من حيث القصد أو دلالات الألفاظ على الأحكام؛ «فهي عند الحنفية تنقسم إلى عبارة النص، وإشارة النص، ودلالة النص، واقتضاء النص. وأما عند المتكلمين فلقد انقسمت إلى منطوق ومفهوم؛ والتي تنقسم بدورها إلى انقسامات عديدة»(٦٤).

وهناك جوانب شهدت جهوداً دلالية واضحة؛ تتمثل في الجانب الديني الذي أثار الكثير من المسائل والقضايا العلمية التي أصبحت علوماً مستقلة، ومن ذلك جانب معروف بعنوان (الألفاظ الإسلامية)؛ وهي مجموعة من المفردات التي جاء بها الدين الإسلامي أو غيَّر دلالتها، وذلك في مثل ذِكر المؤمن والمسلم والكافر والمنافق، حيث يوضّح ابن فارس هذا الجانب بقوله: «ولمّا جاء الله جلّ ثناؤه بالإسلام حالت أحوال، ونُسِخَت ديانات، وأُبطِلت أمورٌ، ونُقِلَت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أُخر بزيادات زُيّدت، وشرائع شُرعت، وشرائط شُرِطت، وأن العرب عرفت المؤمن الأمان والإيمان وهو التصديق. ثم زادت الشريعة شرائط وأوصافاً بها سُمِيَّ المؤمن بالإطلاق مؤمناً.

كذلك الإسلام والمسلم أنها عَرَفت منه إسلام الشيء ثم جاء في الشرع من أوصافه ما جاء. وكذلك كانت لا تعرف من الكفر إلا الغِطاء والسَّتْر. فأما المنافق فاسم جاء به الإسلام لقوم أبطَنُوا غير ما أظهروه، وكان الأصل من نافقاء اليربوع. ولم يعرفوا في الفسق إلاّ قولهم: (فَسَقَتِ الرُّطْبَةُ) إذ خرجت من قِشرها، وجاء الشرع بأن الفِسق الإفحاش في الخروج عن طاعة الله جلّ ثناؤه»(٦٥).

وممن ألَّف في هذا الجانب أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي كتابه المسمى (الزينة في الكلمات الإسلامية والعربية)؛ وهو مُؤَلّف بارع في هذه الناحية، فقد عالج فيه مؤلفه عدداً من الألفاظ الإسلامية ودرسها دراسة تطورية تاريخية، وتتبع معانيها من العصر الجاهلي حتى العصر الإسلامي(٦٦).

ونجد زيادة على ذلك في مصنفات (التفسير) و (الغريب) الكثير من المسائل الدلالية التي رفدت المعجمية العربية، وأغنت الدراسات اللغوية على اختلاف فروعها. ومصداق ذلك أن علماء غريب القرآن على سبيل المثال لا الحصر، أمثال: «أبي عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٣هـ)، والأصمعي (ت٢١٦هـ)، وابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)... وغيرهم ممن اشتغلوا بغريب القرآن، قد أسهموا في تفسير المفردات الغريبة فيه، وتوضيح دلالاتها، وبيان مراميها، وأساليبها، وعملهم هذا يعد خطوة من خطوات الدراسة اللغوية عند العرب، يدخل -بقدر كبير- في حقل الدراسة الدلالية للألفاظ»(٦٧).

ونجد في كتب المفسرين دراسات دلالية غنية؛ وخاصة عند أولئك الذين عُنُوا بالجوانب اللغوية في القرآن الكريم، فنظروا في معاني ألفاظه ودلالاتها، وشرحوها إلى جانب عنايتهم بمعاني الآيات وما يتعلق بها من إيضاح(٦٨)؛ لأن علم التفسير من أهم العلوم التي لها الصلة الوثيقة بالمعنى.

ومن جوانب هذا الدّرس أيضاً ما كان على اتصال باللغة كالاصطلاح، وما ولّده من نظائر دلالية، وما أنتجه من بعد من معاجم ضمت مواضعات أهل الفقه والشرع والفلسفة والعلوم العقلية وغيرها. ومنها ما كان على اتصال بالأدب ونقده كالشروح الشعرية والمقامات، وما حفلت به من درس تطوري وفني. إضافة إلى توظيفها للدخيل والمولّد في الآثار الأدبية، وما أثاره من ذلك من مناقشات وبحوث دلالية هي من الوضوح بمكان لا يجهله دارس العربية[٦٩].

ومن خلال ما سبق، تبيّن أن الدّرس الدلالي عند العرب قديم بقدم الأمة البشرية، بل تُعد جذوره ضاربة في أعماق التراث العربي، الذي تبيَّن من خلال وقوفنا عند بعض العلماء لتبيان ذلك الدرس من خلال مؤلفاتهم أمثال ابن فارس، وابن جني، والجرجاني. ودون نسيان وجوده عند بعض العلماء الذين لم يتسع المقام لذكرهم أمثال: ابن سينا، والغزالي، وفخر الدين الرازي. زيادة على بعض البحوث الدلالية مثل: الترادف، والاشتقاق، والمشترك اللفظي، والتضاد، والحقيقة والمجاز. وتلك الأعمال التي قام بها بعض اللغويين في الصناعة المعجمية أمثال الثعالبي، وابن سيده. مع الإشارة إلى توظيف جوانب هذا الدّرس عند علماء الأصول في أبحاثهم لغرض تطبيقه في الكتاب والسُّنة لاستنباط الأحكام الفقهية من تلك النصوص.

....

١. لسان العرب، ابن منظور، مادة (دلل)، ١١/ ٢٤٨-٢٤٩، علق عليه علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٩٨٨م.
٢. القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مادة (دل)، ١/ ١٢٩٢، دار العلم للجميع، بيروت.
٣. أساس البلاغة، جار الله الزمخشري، مادة (دل)، ص٢٠١، راجعه وقدم له أ.إبراهيم قلاني، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، المنطقة الصناعية عين مليلة، الجزائر.
٤. المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، مادة (دل)، ص١٧٧، تحقيق: محمد خليل

عيتاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٥. سورة سبأ، الآية ١٤.
٦. التعريفات، الشريف الجرجاني، ص٢١٥، مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.
٧. ينظر علم الدلالة اللغوية، د. عبد الغفار حامد هلال، ص١٤، دار الفكر العربي، القاهرة، د، ت.
٨. تطور البحث الدلالي -دراسة تطبيقية في القرآن الكريم-، د.محمد حسين علي الصغير، ص٢٨، موسوعة الدراسات القرآنية، من موقع www.Rafed.net بتاريخ ١٥جويلية ٢٠٠٤.
٩. الكتاب، سيبويه، ١/ ٢٤، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ط٢، ١٩٧٧م.
١٠. المصدر نفسه، ١/ ٢٤.
١١. الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، د.صفية مطهري، ص ٢٢، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٣م.
١٢. البيان والتبيين، الجاحظ، ١/ ٧٦، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.
١٣. المصدر نفسه، ١/ ٧٦.
١٤. الدلالة اللفظية، د.محمود عكاشة، ص ٩، مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ٢٠٠٢م.
١٥.
١٦. ينظر البيان والتبيين، ١/ ٧٥-٨٧.
١٧. الخصائص، ابن جني، ١/ ٤٠-٤١، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٥٠.
١٨. سورة البقرة، الآية ٣١.
١٩. الخصائص، ١/ ٤٠-٤١.
٢٠. علم الدلالة النظرية والتطبيق، فايز الداية، ص١٨، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط١، سنة ١٩٨٨م.
٢١. ينظر الخصائص، ٢/ ١١٣.
٢٢. دلالة الألفاظ، د.إبراهيم أنيس، ص ٦٥، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط٤، سنة ١٩٨٠م.
٢٣. الخصائص، ٢/ ١٣٦-١٣٧.
٢٤. المصدر نفسه، ٢/ ١٣٨.
٢٥. ينظر المصدر نفسه، ٢/ ١٤٥، ودلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص ٦٥.

٢٦. الخصائص، ٢/ ١٥٢، وفصول في علم اللغة العام، د.محمد علي عبد الكريم الرديني، ص٢٣٩، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٢م.
٢٧. ينظر دلالة الألفاظ، ص ٦٦.
٢٨. سورة الرحمان، الآية ٦٦.
٢٩. الخصائص، ٢/ ١٥٨.
٣٠. ينظر علم الدلالة،د. أحمد مختار عمر، ص ٢٠، عالم الكتب، ط٥، سنة ١٩٩٨م، وأصالة العربية وجدارتها بالتفوق في الدلالة اللغوية، د.عبد الغفار حامد هلال، ص٣٤، مجلة الفيصل، العدد٢١٨، يناير ١٩٩٥م.
٣١. ينظر الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، ص ١٩٨، تحقيق د.عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، ومن أجل علم دلالة عربي، نصوص من التراث، ص ٢٤٧، الفكر العربي المعاصر، العدد ١٨/ ١٩، فبراير، مارس ١٩٨٢م.
٣٢. الصاحبي في فقه اللغة، ص ٨١.
٣٣. ينظر مفهوم الدلالة عند ابن فارس في كتابه الصاحبي، د.صبحي البستاني، ص ١٨٤، الفكر العربي المعاصر، بيروت، العدد ١٨/ ١٩، آذار ١٩٨٢.
٣٤. تطور البحث الدلالي، د.حسين علي الصغير، ص ٣٥.
٣٥. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص٢٨٤، تحقيق د.محمد التُنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١٩٩٥،١.
٣٦. ينظر اللفظ والمعنى، د.طارق النعمان، ص٢١٥، سينا للنشر،ط١،سنة ١٩٩٤م.
٣٧. دلائل الإعجاز، ص٥٦.
٣٨. ينظر عبد القاهر الجرجاني ... دلالياً، علي حسن مزبان، ص٣٠، القافلة، أكتوبر- نوفمبر، ١٩٩٨م.
٣٩. دلائل الإعجاز، ص ٦٠.
٤٠. ينظر المصدر نفسه، ص ٢٠٣-٢٠٤، وعبد القاهر الجرجاني دلالياً، ص ٣٠.
٤١. وهو للإنجليزيين أوجدن C.K.Orgdon وريتشاردز I.A.Richards اللذين أحدثا ضجة في الدراسة اللغوية بإصدار ذلك الكتاب، وفيه تساءل العالمان عن ماهية المعنى من حيث هو عمل ناتج عن اتحاد وجهي الدلالة؛ أي الدال والمدلول. ينظر علم الدلالة، منقور عبد الجليل، ص٤٣.
٤٢. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، ١/ ٨٨، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٥.

٤٣. المصدر نفسه، ١/ ٨٨.
٤٤. المصدر نفسه، ٢/ ٦٨.
٤٥. تطور البحث الدلالي، ص ٤٠.
٤٦. المثل السائر، ١/ ١٥١.
٤٧. ينظر تطور البحث الدلالي، ص ٤٢.
٤٨. منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، ص١٨، دار الكتب المصرية، ١٩٦٦م.
٤٩. ينظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، ١/ ١٨، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
٥٠. التفكير الدلالي عند العرب –دراسة تأصيلية –، د.عبد القادر سلامي، مجلة ديوان العرب، عدد تشرين الأول، ٢٠٠٤م، من موقع www.Diwanalarab.com بتاريخ الجمعة ٢٠ آب ٢٠٠٤.
٥١. ينظر علم الدلالة بين النظر والتطبيق، أحمد نعيم الكراعين، ص ٨٤، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
٥٢. ينظر أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، د.أحمد عزوز، ص ٢٥، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سنة ٢٠٠٢.
٥٣. هو علم يتعرف منه استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها الإجمالية اليقينية، وموضوعه الأدلة الشرعية الكلية من حيث إنها كيف يستنبط عنها الأحكام الشرعية ومبادؤه مأخوذة من العربية وبعض العلوم الشرعية والعقلية. ينظر إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، الشوكاني، ص٤٧–٤٨، تحقيق محمد صبحي بن حسن حلاق، دار ابن كثير، ط٢، ٢٠٠٣م.
٥٤. فصول في علم اللغة العام، ص ٢٧١.
٥٥. ينظر علم الدلالة في الكتب العربية –دراسة لغوية في كتب التراث–، د.أحمد عبد الرحمان حماد، ص٣٤–٣٥، دار القلم، دبي، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.
٥٦. التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، سيد أحمد عبد الغفار، ص ٢٠، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، ١٩٩٦م.
٥٧. رسالة محمد الشافعي ص٢١٣ تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة، ١٣٥٨هـ – ١٩٣٩م.
٥٨. ينظر التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، ص٢٨.
٥٩. ينظر الإمام الشوكاني ومنهجه في أصول الفقه، د.شعبان محمد إسماعيل، ص٤٨، دار الثقافة، الدوحة، قطر، ط١، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

٦٠. مناهج الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ على الأحكام، د.خليفة بابكر الحسن، ص٤٠، مكتبة وهبة، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٦١. التصور اللغوي، ص٣١.

٦٢. النص هو ما دل على المراد منه بنفس صيغته وكان مقصوداً أصالة من السياق مع احتمال التخصيص والتأويل والنسخ. والظاهر ما دل على المراد منه بنفس صيغته من غير توقف على أمر خارجي ولم يكن مقصوداً بالأصالة من سوق الكلام مع احتمال التأويل والتخصيص والنسخ.والمفسّر ما دل على المراد منه بنفس صيغته دلالة واضحة لا يبقى معها احتمال للتأويل ولكنه قابل للنسخ.والمحكم ما دل على المراد منه بنفس صيغته دلالة واضحة قطعية لا تحتمل تأويلاً ولا نسخاً. ينظر علم أصول الفقه،د. عبد الوهاب خلاف، ص١٦٢-١٦٨، دار النفائس،١٤١٧هـ-١٩٩٦م، وأصول الفقه الإسلامي، د.مصطفى شلبي، ص ٤٧٢-٤٧٣، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٦٣. الخفي هو اللفظ الذي يدل على معناه دلالة ظاهرة ولكن في انطباق معناه على بعض أفراده نوع غموض وخفاء. والمشكل هو الذي لا يدل بنفس صيغته على المعنى المراد منه بل لا بد من قرينة خارجية تبين المراد منه. والمجمل هو الذي لا يدل بصيغته على المعنى المراد منه،ولا توجد قرينة خارجية تبين المعنى المراد منه. والمتشابه هو الذي لا تدل صيغته على المعنى المراد منه ولا توجد قرينة خارجية تبينه.ينظر علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، ص ١٧٠-١٧٥، وأصول الفقه الإسلامي، مصطفى شلبي، ص ٤٦٣-٤٦٩.

٦٤. مناهج الأصوليين، خليفة بابكر الحسن، ص٢٠-٢١.

٦٥. الصاحبي في فقه اللغة، ص٧٧-٧٩.

٦٦. ينظر مبادئ اللسانيات، د.أحمد محمد قدور، ص٢٨٣، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٩٩، وأصالة العربية وجدارتها بالتفوق في الدلالة اللغوية، ص٣٤.

٦٧. علم الدلالة وتراثنا العربي، سعد محمد الكردي، ص ٦١، مجلة الفيصل، العدد ٢٧٤يوليو أغسطس ١٩٩٩م.

٦٨. ينظر المرجع والصفحة نفسهما.

٦٩. ينظر مبادئ اللسانيات، ص٢٨٤.

المصادر والمراجع

١. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، الشوكاني، تحقيق محمد صبحي بن حسن حلاق، دار ابن كثير، ط٢، ٢٠٠٣م.

٢. أساس البلاغة، جار الله الزمخشري، راجعه وقدم له أ. إبراهيم قلاني، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، المنطقة الصناعية عين مليلة، الجزائر.

٣. أصالة العربية وجدارتها بالتفوق في الدلالة اللغوية، د.عبد الغفار حامد هلال، مجلة الفيصل، العدد٢١٨، يناير ١٩٩٥م.

٤. أصول الفقه الإسلامي، د.مصطفى شلبي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٥. أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، د.أحمد عزوز، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سنة ٢٠٠٢.

٦. الإمام الشوكاني ومنهجه في أصول الفقه، د.شعبان محمد إسماعيل، دار الثقافة، الدوحة، قطر، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٧. البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.

٨. التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، سيد أحمد عبد الغفار، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، ١٩٩٦م.

٩. تطور البحث الدلالي - دراسة تطبيقية في القرآن الكريم -، د.محمد حسين علي الصغير، موسوعة الدراسات القرآنية.

١٠. التعريفات، الشريف الجرجاني، مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م.

١١. التفكير الدلالي عند العرب -دراسة تأصيلية -، د.عبد القادر سلامي، مجلة ديوان العرب، عدد تشرين الأول، ٢٠٠٤م،

١٢. الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٥٠.

١٣. دلالة الألفاظ، د.إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط٤، سنة ١٩٨٠م.

١٤. الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، د.صفية مطهري، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٣م.

١٥. الدلالة اللفظية، د.محمود عكاشة، مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ٢٠٠٢م.

١٦. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د.محمد التُنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١٩٩٥،١م.

١٧. الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.

١٨. الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، تحقيق د.عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف،

بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
١٩. عبد القاهر الجرجاني.. دلالياً، علي حسن مزبان، القافلة، أكتوبر نوفمبر، ١٩٩٨م.
٢٠. علم أصول الفقه، د. عبد الوهاب خلاف دار النفائس ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٢١. علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط٥، سنة ١٩٩٨م.
٢٢. علم الدلالة اللغوية د. عبد الغفار حامد هلال، دار الفكر العربي، القاهرة، د، ت.
٢٣. علم الدلالة النظرية والتطبيق، فايز الداية ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط١، سنة ١٩٨٨م.
٢٤. علم الدلالة بين النظر والتطبيق، أحمد نعيم الكراعين المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٢٥. علم الدلالة في الكتب العربية (دراسة لغوية في كتب التراث) د.أحمد عبد الرحمن حماد، دار القلم، دبي ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
٢٦. علم الدلالة وتراثنا العربي، سعد محمد الكردي، مجلة الفيصل، العدد ٢٧٤، يوليو/ أغسطس ١٩٩٩م.
٢٧. فصول في علم اللغة العام، د.محمد علي عبد الكريم الرديني، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٢م.
٢٨. القاموس المحيط، الفيروز آبادي، دار العلم للجميع، بيروت.
٢٩. الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ط٢، ١٩٧٧م.
٣٠. لسان العرب، ابن منظور،علق عليه علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٩٨٨م.
٣١. اللفظ والمعنى، د.طارق النعمان،دار سينا للنشر، ط١، سنة ١٩٩٤م.
٣٢. مبادئ اللسانيات، د.أحمد محمد قدور، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٩٩وأصالة العربية وجدارتها بالتفوق في الدلالة اللغوية، ص٣٤.
٣٣. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٥.
٣٤. المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
٣٥. المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق محمد خليل عيتاني، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٣٦. مفهوم الدلالة عند ابن فارس في كتابه الصاحبي، د. صبحي البستاني، الفكر العربي المعاصر، بيروت، العدد ١٨/ ١٩، آذار ١٩٨٢.
٣٧. من أجل علم دلالة عربي، نصوص من التراث، الفكر العربي المعاصر، العدد ١٨/ ١٩، فبراير، مارس ١٩٨٢م.